الأمير نايف: لن نتهاون في كل ما يمس أمن الحج ولن نفرق بين حاج وآخر .. ومستعدون لأي طارئ

الرياض / متابعات :

أكد الأمير نايف بن عبدالعزيز النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية رئيس لجنة الحج المركزية اكتمال كافة الاستعدادات لخدمة ضيوف الرحمن مبيناً ان المملكة سخرت كل الإمكانات لخدمة الحجاج وتمكينهم من اداء نسكهم بيسر وسهولة وتوفير كل الخدمات لهم سواء في المجالات الصحية او الامنية.

ودعا الحجاج الى احترام هذه الشعيرة وخصوصية الزمان والمكان والتعاون مع الجهات المختصة لخدمتهم وسلامتهم مؤكدا ان الجهات الأمنية لن تتهاون في كل ما يمس امن الحجاج ولن تفرق بين حاج وآخر وكل الحجاج متساوون وكلهم سيحظون بنفس مستوى الخدمات.

وبين الامير نايف في مؤتمر صحافي الأربعاء الماضي في رده على سؤال عن كيفية تعامل الاجهزة الامنية مع أي مظهر من المظاهر المسيئة للحج قائلا: ان شاء الله لن نحتاج لتدخل الاجهزة الامنية ولكن في الوقت نفسه لن نقبل المساس بأمن الحجاج وسنمنع بحول الله ثم بقوات رجال الامن البواسل أي مظهر يسيء لضيوف الرحمن.

عبدالله بن زايد يؤكد ضرورة العمل المشترك للحفاظ على أمن المنظومة الخليجية

أبوظبي / متابعات :

بدأ وزراء خارجية دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في قصر الإمارات بأبوظبي اجتماعهم الوزاري الـ " 117" التحضيري للدورة الـ " 31 " للمجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية المقرر عقدها يومي 6 و7 ديسمبر المقبل في أبوظبي.

ترأس الاجتماع الشيخ عبدالله بن زايد آل نهيان وزير الخارجية وبحضور عبدالرحمن بن حمد العطية الأمين العام لمجلس التعاون.

وأكد الشيخ عبدالله بن زايد آل نهيان في كلمته الافتتاحية على أهمية الاجتماع نظرا للموضوعات المهمة التي سيناقشها.

وقدم الشيخ عبدالله بن زايد آل نهيان الشكر والتقدير للشيخ الدكتور محمد صباح السالم الصباح نائب رئيس مجلس الوزراء وزير خارجية دولة الكويت رئيس الدورة السابقة للمجلس على جهوده القيمة التي بذلها طيلة الفترة الماضية.

كما شكر عبد الرحمن بن حمد العطية الأمين العام لمجلس التعاون والأمناء المساعدين وجهاز الأمانة العامة على ما يقومون به من جهد في الإعداد والمتابعة المستمرة.

وقال " ان لقاءنا تعبير صادق عن اهتمام قياداتنا الرشيدة وشعوبنا بما يدور في بيتنا الخليجي الواحد الذي يتطلب منا جميعا التكاتف والتعاون المشترك.. وهذا ما يعكسه جدول أعمالنا الحافل بالعديد من القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية والبيئية ولاشك أن مساهمتنا جميعاً سوف تؤدي إلى بلورة أفكار متجانسة وإيجاد رؤى مشتركة تجاه مجمل تلك المسائل والموضوعات".

وأضاف " ونحن ننطلق اليوم في بناء لبنة جديدة من لبنات هذا الصرح الذي يجمعنا شعوبا وقادة ندرك بأننا ننطلق من أبوظبي عاصمة الإمارات والمدينة التي شهدت انطلاق مسيرة التعاون التي نسعى جميعا إلى تعزيزها وتطويرها ونأمل أن تشهد الدورة القادمة المزيد من الإنجازات الملموسة التي تصب في مصلحة المواطن الخليجي وتطوير اقتصاده وتساهم إيجابا في جعل المجلس حقيقة معاشة تسهل من انتقاله وتعزز من فرص عمله وتجعل معيشته أكثر رخاء واستقرارا " .

وقال "إننا نسعى جميعا إلى تطوير منظومتنا الاقتصادية المشتركة خالقين معا تكتلا هو في كله أكبر من أجزائه وأكثر قيمة ومن هذا المنطلق نصبو إلى أن تكون السنة القادمة سنة يتمكن فيها الإنجاز الاقتصادي بما يعود بالخير على شعوب المنطقة كافة ".

وأضاف وزير الخارجية " نريد لمجلسنا كذلك أن يجمعنا في تعاملنا مع العديد من القضايا التي تهدد عالمنا.منها قضايا تتجاوز في تأثيرها حدود الدولة الواحدة وتتطلب تضافر الجهود وتبادل الآراء والتخطيط السليم ؛ قضايا تشمل تحديات بيئية وأخرى تتعلق بالطاقة وجوانب تمثل مستجدات أصبح العالم يتعامل معها من خلال الجهد الجماعي المشترك " .

ولفت إلى أن المنطقة من حولنا تمر بظروف سياسية حساسة ومعقدة وعلينا في ظل هذا الواقع أن نحصن أنفسنا ومحيطنا الخليجي من خلال التشاور والتواصل والتنسيق في المواقف آخذين بعين الاعتبار الظروف الإقليميةَ والدوليةَ وتوجيه قياداتنا ومصالح شعوبنا.. وقال " لا أضيف جديدا حين أقول ان الإطار السياسي الذي يمثله مجلس التعاون لدولنا أحد مكاسب هذه التجربة الرائدة".

وأشار الشيخ عبدالله بن زايد آل نهيان الى أن التطورات الإقليمية والدولية التي تعصف بأمواجها على شواطئنا الآمنة تتطلب منا وضوحا في الرؤى وصراحة في الرأي وتعاونا مشتركا .. وقال " انا على ثقة بأننا ومن خلال التمسك بمبادئ المجلس وممارساته والعمل الجماعي سنتمكن معا من الحفاظ على استقرار منظومتنا الخليجية وأمنها وتنميتها ".

عبدالله بن زايد آل نهيان

ويناقش المجلس الوزاري خلال الاجتماع عددا من التقارير والتوصيات ومشاريع قرارات مرفوعة من اللجان الوزارية للدورة التحضيرية للمجلس الوزاري تتعلق بمسيرة العمل المشترك ومن بينها رؤية مملكة البحرين لتطوير دور مجلس التعاون وتوصيات إستراتيجية التنمية الشاملة المطورة بعيدة المدى 2010 - 2025 وتوصيات الاجتماع المشترك بين المجلس الوزاري ولجنة التعاون المالي والاقتصادي بشأن مفاوضات التجارة الحرة مع الدول والمجموعات الاقتصادية واستكمال متطلبات الاتحاد الجمركي .

وسينظر وزراء الخارجية في العديد من الموضوعات المتعلقة بمسيرة العمل المشترك ومن بينها الإستراتيجية العمرانية الموحدة ومركز دول مجلس التعاون لمواجهة الكوارث وإستراتيجية العمل الإعلامي المشترك ومجالات التعاون مع الجمهورية اليمنية بما في ذلك التنمية إضافة الى تقرير المتابعة عن سير تنفيذ قرارات المجلس الأعلى ذات الصلة وانضمام الجمهورية اليمنية الى مؤسسة الإنتاج البرامجي المشترك ودرء التأثير السلبي لبعض وسائل الإعلام على النشء.

وسينظر المجلس الوزاري أيضا في العديد من الأنظمة والقوانين المتعلقة بالمجال العدلي إضافة الى عدد من التقارير ومن بينها الاتحاد النقدي والربط الكهربائي والسوق الخليجية المشتركة وسير المفاوضات مع الدول والمجموعات الاقتصادية والحوار الاستراتيجي مع الدول والمجموعات الصديقة واستخدامات الطاقة النووية للأغراض السلمية في دول المجلس بالإضافة الى تقرير متابعة تنفيذ قرارات المجلس الأعلى للعمل المشترك.

ويتضمن جدول أعمال المجلس الوزاري عددا من البنود ذات العلاقة بالشأن السياسي وفي مقدمتها القضية الفلسطينية وقضية أحتلال إيران للجزر الثلاث التابعة لدولة الإمارات العربية المتحدة طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى ودعوة إيران إلى الاستجابة للمساعي والدعوات الصادقة والمتكررة من جانب دولة الإمارات العربية المتحدة ودول مجلس التعاون لحل القضية عن طريق المفاوضات المباشرة أو اللجوء إلى محكمة العدل الدولية والمستجدات على الساحة اللبنانية وتطورات الأوضاع في كل من العراق والسودان والصومال.

وكان وزراء خارجية دول المجلس قد عقدوا اجتماعا مشتركا مع ممثلين من الهيئة الاستشارية لمجلس التعاون لدول الخليج العربية برئاسة سعادة سليمان ماجد الشاهين رئيس الهيئة.

وتم خلال الاجتماع الذي سبق الاجتماع الوزاري استعراض مرئيات الهيئة في ضوء ما سبق التوجيه بشأنه في الدورة الـ 116 للمجلس الوزاري من حيث تطوير المحاصيل الزراعية المستوطنة ذات القيمة الاقتصادية العالية مثل النخيل ورفع مساهمة الإنتاج الزراعي والحيواني والسمكي إضافة إلى موضوعات الاحتباس الحراري والتغير المناخي ورعاية ذوي الاحتياجات الخاصة والحد من الإعاقة إلى جانب تطوير أعمال الهيئة.

أضواء

الدين الوظيفة والتوظيف .. الإسلام نموذجاً

محمد بن علي المحمود

يحتفظ الدين بوظائفه الأساسية، حتى في تلك المجتمعات التي تراجع فيها الدور الإيديولوجي للدين ؛ فأصبحت تبدو وكأنها مفصولة عن (القيمة) في تمظهرات الفعل الاجتماعي في بعديه : الخاص والعام. الدين (بالمفهوم العام للدين الذي تصنعه حالة التدين ولو بدين بشري) يحضر حتى في حال غيابه، لا كقوانين أو كممارسات إجرائية، كما هو حاصل في المجتمعات ذات التدين الصريح، بل كموجه للضمير العام، الضمير الذي يمنح المعنى (الأشياء)، ومن ثمّ يمنح المعنى لطريقة التعاطي معها . وهو المعنى الذي سيتحوّل إلى قانون يؤثر في مجمل سلوكيات الإنسان .

وظيفة الدين هي، في أصلها، صناعة قانون داخلي ؛ للسيطرة على ما يستحيل على القانون الخارجي التحكم فيه . طبعا، هذا لا يلغي دوره في صناعة القانون الخارجي، ولا التأثير فيه صراحة أو ضمناً . لكن، تبقى الوظيفة التي لا يشاركه أحد في أدائها، هي كونه يمارس، أو يحاول أن يمارس، تنظيم الذات من الداخل، وتحديد خياراتها، بما يتجاوز بها حدود (الخير الخاص) إلى فضاء (الخير العام) .

الأصل في الوظيفة الدينية (والكلام هنا عن الدين بوجه عام) أنها ذات طابع تحريري . الارتباط بالمتعالي والغيبي، الخضوع المطلق للمتعالي، مقابل التحرر من الخضوع للحاضر والمشاهد والمباشر، كل هذا يحرر الإنسان من كل صور التراتبية الاجتماعية، بل ومن ضروراتها. هذا هو الأصل . لكن قد يجري توظيف الدين في الاتجاه المعاكس لوظيفته ؛ فيصبح أداة لقمع وسحق الإنسان، ولتعبيد الإنسان للإنسان، ولشرعنة قتل الإنسان للإنسان، ولتبرير استغلال الإنسان للإنسان، أي لصنع تراتبية يرفضها ذلك الخضوع المطلق للمتعالي، المتعالي الذي يفترض أن يخضع له الجميع (المقصود : جميع المنتسبين للدين = أي دين) على حد سواء .

لقد جاء الإسلام ليمارس وظيفته الدينية . وقد مارسها بأكبر قدر من النجاح على مستوى الإمكانات البشرية . لقد قامت تعاليم الإسلام وإرشاداته بصناعة وتوجيه بوصلة الضمير في الاتجاه الإيجابي عند أتباعه (= المسلمين). كلنا يعرف أنه قد تحقق كثير من النجاح في هذا المضمار، وكان من المتوقع أن يستمر هذا النجاح ؛ لولا الانقلاب على تعاليمه بعد سنوات قليلة من وفاة صانعه : الرسول الأعظم صلى الله عليه وسلم ؛ حيث جرى بعد ذلك توظيف الإسلام بكل نجاحاته الأولى لخدمة غايات غير دينية، لخدمة غايات دنيوية تتعارض مع وظيفة الدين ؛ فحدث ما حدث من تشوهات لا تزال آثارها واضحة في الضمير الإسلامي العام إلى اليوم.

ويمكن استشفاف ملامح المعركة التي دارت بين قوة الدفع الكامنة في الدين الإسلامي ذاته، والتي تحاول أداء الوظيفة الدينية على أفضل ما يمكن، وبين المشاريع الإيديولوجية التي كانت تسعى في مضمار توظيف الدين لصالحها . أي أنه جرى توظيف الدين لخدمة مطامح ومطامع خاصة، ولو أدى ذلك إلى تشويهه بتطعيمه بالخرافات والأساطير، أو بمقولات العنف والإلغاء، وفي الوقت نفسه جرى، وبقدر غير قليل من المكر، منعُ الإسلام من أداء وظيفته الأساسية كدين.

في سياق قراءة واقع الإسلام بين الوظيفة والتوظيف، يمكن ملاحظة أن توظيف الإسلام تم من زاويتين:

الأولى : استغلال شعاراته ومثله العليا ومقدساته استغلالا مباشرا من أجل الحشد والتبرير والتطويع. وقد تم هذا من قبل جميع أطراف النزاع الإسلامي . وهذا النوع من الاستغلال ليس غريبا، بل هو نوع من الاستغلال الذي يتعرض له أي دين، وعلى الأخص بعد غياب الجيل المؤسس .

الثانية : استغلال حقيقة أن الإسلام في حال تمدده وانتشاره، كان متزامناً مع تكوّن الدولة / الأمة، التي تجلى الإسلام في الواقع من خلالها . أي أن حضور الإسلام في الواقع كان متزامنا مع (حالة البناء) التي كانت تعيشها الأمة به . وهذا يعني أن شروط بناء الواقع، بناء الأمة، بناء الدولة، فرضت نفسها على الدين، وطالبته بما يتعارض أحيانا مع وظيفته كدين . وهذه المطالبة التي فرضها زخم الواقع بكل شروطه، كانت في جوهرها ممارسة مستمرة لتوظيف الدين .

حالة التوظيف هذه استمرت لقرون طويلة . ولهذا فقد كان الخطاب الديني الإسلامي يتكون تحت وقع متطلبات الواقع الذي لم يكن إلا ميداناً للصراع والاحتراب ومحاولات تحقيق الذات على المستويين : الخاص والعام.

هذا يختلف عن حال معظم الأديان فالأمم التي اعتنقت الأديان الكبرى المؤثرة في عالمنا اليوم، كانت قبل اعتناقها لأديانها قد تكونت في الواقع كأمة وكدولة، أي أن الدين لم يأتِ ليصنعها كأمة، بل اعتنقته لحاجات أخرى، هي حاجات دينية في خطها العام . بينما الإسلام رافق رحلة التكوين، ما جعله يتعرض للتوظيف منذ بدايته.

ولا شك في أن هذا التوظيف أدى إلى كثير من التحوير في الخطاب الإسلامي، كما أدى إلى تحجيم دوره الوظيفي كدين من جهة أخرى .

هذا لا يعني أن الأديان الأخرى لم تتعرض لهذا التوظيف الذي يستحضر بالضرورة التحوير، بل لقد تعرضت تلك الأديان أكثر من الإسلام لاستحقاقات التوظيف . لكن، كون تلك الأديان قد جرى توظيفها من قبل أمة قد اكتمل بناؤها في الواقع من قبل ؛ يجعل من السهل التمييز بين الخطاب الديني في مرحلة ما قبل التوظيف، والخطاب في مرحلة ما بعد التوظيف . ولا شك في أن هذا يختلف عن حال الإسلام الذي اندمج فيه الفعل الواقعي / التاريخي بالديني، إلى درجة أن أصبح الترتيب الزمني لرؤساء الدولة الإسلامية الأولى، والذين تم اختيارهم بما يشبه الاستفتاء العام، عقيدة دينية تدخل في صميم الاعتقاد !.

ومع كل ما حدث من توظيف للإسلام عبر تاريخه الطويل، ما أدى إلى تحجيم وظيفته كدين، فإن استغلاله اليوم أصبح استغلالا علنيا إلى أبعد الحدود . نعم، قد لا يكون التحوير الذي سيخلفه هذا الاستغلال بحجم ما حدث في التاريخ من تحوير، وذلك لأسباب كثيرة، لكن، يبقى أن صراحة هذا الاستغلال، وما يحمله من استغفال، وتقبل كثيرين لما يجري رغم وضوح وانكشاف عملية الاستغلال، فضلا عن دعمه من قبل بعضهم، كلّ ذلك سيجعله أشد خطراً، لا على الإسلام ذاته، بل على المسلمين المستهلكين لخطاب الاستغلال .

اليوم، أصبح الإسلام وشعاراته ورقة مربحة أكثر من أي ورقة أخرى، ولم يعد الفاعل السياسي هو الفاعل الوحيد، بل ولا الفاعل الأبرز الذي يمارس التوظيف . لقد تم وضع الإسلام كبضاعة تجارية رابحة ؛ فأصبحت البضائع والخدمات، فضلا عن الوسائط الإعلامية، تربح باسم الإسلام، وعلى حساب الإسلام. ولاشك في أن هذا ينقل الإسلام من وضعه المفترض كدين فاعل موجه للضمير العام، إلى مجرد أوراق مالية مضمونة، يجري التلاعب فيها بلغة التجار . وهذا الفعل لا يفتك بالدين فحسب، وإنما يفتك أيضا بوعي أتباعه من المسلمين الذين يقعون فريسة لهذا الاستغلال والاستغفال.

عن /صحيفة (الرياض) السعودية

دور حاسم لدول الخليج في مجال الطاقة وأولوية للوقود الأحفوري في العقود المقبلة

المنامة / متابعات :

أكد الخبراء لدى اختتام مؤتمر الطاقة الذي نظمه مركز البحرين للدراسات الإستراتيجية والدولية والطاقة بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي ومركز الخليج برعاية من نائب رئيس مجلس الوزراء معالي الشيخ خالد بن عبدالله آل خليفة، أن الشرق الأوسط خاصة دول الخليج العربي ستلعب دورا رائدا في مجال الطاقة وخصوصا في تأمين واستخدام الوقود الإحفوري.

ورجحت التوقعات أن تلعب منطقة الشرق الأوسط دوراً مهما في كيفية استخدام هذه المصادر لتحسين أمن الطاقة العالمي، وعلى وجه الخصوص دول مجلس التعاون الخليجي، نظراً للاحتياطي الكبير الذي تتمتع به هذه المنطقة من النفط والغاز.

وقال محمد عبدالغفار رئيس مركز امناء مركز البحرين للدرسات الإستراتيجية والدولية والطاقة إن "مستقبل طاقتنا يرتبط ارتباطا مباشرا بعالم تسوده العولمة وأسواق طاقة ذات طابع عالمي، لذا فإن سياسات الطاقة الشفافة داخل وبين المناطق يمكنها بناء الثقة في موثوقية الإمدادات، كما يمكن أن تسهم في الحفاظ على الاستقرار"، مشيرا إلى أن "إحدى النقاط الأساسية التي خرج بها المؤتمر كانت الدعوة إلى والرغبة في الحوار الدولي".

وأضاف "في ما يتعلق بالتهديدات الجيوسياسية لإمدادات الطاقة فإنه لا يوجد أي صلة واضحة بين قومية الموارد، وعدم الاستقرار السياسي والمعروض العالمي من النفط والغاز. وبالإضافة إلى ذلك ، يمكن احتواء التهديدات المحتملة لأمن حركة المرور في أعالي البحار من خلال التعاون الدولي في ما يتعلق بالدوريات والمراقبة".

كما أشار إلى أنه في المناقشات التي دارت حول سوق الطاقة، تم اعتبار أن عمل السوق بشكل جيد يعد عنصرا أساسيا في الحفاظ على أمن إمدادات الطاقة. كما تم النظر إلى تشجيع الاستثمار باعتباره عاملا أساسياً لأسواق طاقة صحية والتحكم اللاحق في الأسعار الذي يرتبط ارتباطا مباشرا باستقرار السوق.

وكان المؤتمر اقترح شكلا جديدا من أشكال الحوار بين المنتجين والدول المستهلكة، حيث يمكن من خلال التعاون أن يلعب دورا حيويا في تطوير القدرات نحو مستقبل طاقة عادل ومستقر للجميع.

كما أقر المؤتمر أن أمن الطاقة هو نتاج مجموعة معقدة من العوامل الاقتصادية والسياسية المترابطة والمتصلة بالبيئة، وأن هناك حاجة إلى الرصد الدائم، والبحث والحوار من أجل اتخاذ قرارات وسياسات صائبة وذكية.

يذكر أن مؤتمر الطاقة عقد خلال الفترة 9 إلى 10 نوفمبر 2010، وشارك فيه 150 مسؤولاً وخبيرا عالميا في مجال الطاقة.

مقابل أصول في قطاع تأجير الطائرات و(8) ملايين دولار نقداً صافياً

(الواحة كابيتال) تستكمل استحواذها على (20 ٪) في (إيركاب)

أبوظبي / عادل خدشي :

أعلنت "الواحة كابيتال ش. م. ع" أنها استكملت الصفقة المبرمة مع شركة "إيركاب" الهولندية القابضة المدرجة في بورصة نيويورك، التي تم الإعلان عنها بتاريخ 25 أكتوبر 2010. وتضمنت الصفقة استحواذ "الواحة كابيتال" على نحو 29.8 مليون سهم من أسهم "إيركاب" الجديدة، التي تعادل حصة قدرها 20 ٪.

وفي المقابل، تنازلت "الواحة كابيتال" عن حصتها البالغة 50 ٪ في المشروع المشترك بينهما "إيرفينتشر"؛ وحصة قدرها 40 ٪ في محفظة طائرات "الواحة" التي تضم 16 طائرة؛ بالإضافة إلى 105 ملايين دولار أمريكي نقداً، منها 97 مليون دولار تم تحريرها في إطار الاتفاق بين الطرفين، وذلك من خلال سيولة إضافية تحررها الصفقة على المحفظة المتضمنة 16 طائرة.

مجلس الوزراء القطري يدين القرار الإسرائيلي بمواصلة الاستيطان

الدوحة / متابعات :

ترأس الشيخ حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني رئيس مجلس الوزراء القطري الاجتماع العادي الذي عقده المجلس بمقره في الديوان الأميري.

وعقب الاجتماع أدلى الشيخ ناصر بن محمد بن عبد العزيز آل ثاني وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء بكلمة أعرب فيها عن استنكار مجلس الوزراء القطري لقرار الحكومة الإسرائيلية بمواصلة سياسة الاستيطان وبناء (1300) وحدة استيطانية في القدس و(800) وحدة استيطانية في ارئيل.

واعتبر المجلس القرار الإسرائيلي عقبة حقيقة أمام السلام ، داعيا المجتمع الدولي واللجنة الرباعية إلى اتخاذ موقف سريع وحازم ضد سياسة إسرائيل الاستيطانية والزامها بالتوقف الفوري عن هذه السياسة التي لن تؤدي إلا إلى توتير الأجواء وإعاقة الجهود من أجل السلام العادل والشامل والدائم الذي لن يتحقق إلا بوقف الاستيطان والانسحاب الكامل من الاراضي العربية المحتلة وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف.

أمن واستقرار اليمن مهم لأمن واستقرار المنطقة والسلم الدولي

علي عبدالله صالح
رئيس الجمهورية